العرب
الجمعة 2021/09/03
السنة 44 العدد 12168

«المدينة الأوروبية» في تونس تراث معماري يطمسه الإهمال

صيحة فزع لإنقاذ أيقونات ونماذج هندسية فريدة من الاندثار

بعيدا عن الجدل الدائر حول الاستعمار ومخلفاته في شمال أفريقيا والبلاد التونسية خاصة، تطلق جمعية صيانة مدينة تونس ومعماريون صيحة فزع لإنقاذ المباني ذات الطابع المعماري الأوروبي، والتي تمتاز بطابع كلاسيكي، من الاندثار بعد أن أهملتها السلطات وغيّرت ملامحها بعض الترميمات الفردية التي يقوم بها بعض السكان فدمروا زخارف تنفرد بها تلك المباني.

تونس – يدقّ معماريون ومنظمات في المجتمع المدني ناقوس الخطر، محذّرين من خراب "المدينة الأوروبية" في تونس التي تعتبر تراثا ثريا ومُتنوّعا شاهدا على الماضي الاستعماري، وذلك مع تحوّل مبان فيها إلى رُكام وتآكل جدرانها بسبب الإهمال.

ويطلق ناشطون في المجتمع المدني اسم "المدينة الأوروبية" على الأحياء التي شيّدت خارج أسوار المدينة العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مع بداية فترة خضوع تونس للحماية الفرنسية.

وتتميّز المباني في هذه الأحياء بفنون معمارية مثل "الكلاسيكي" أو "آرت ديكو" أو "الفن الجديد" الذي انتشر في أوروبا خلال عشرينات القرن التاسع عشر وثلاثيناته، وشيّد أكثرها على أيدي إيطاليين وفرنسيين.

بعد 65 عاما على الاستقلال، بات قسم كبير من هذه المباني مهددا بالسقوط بسبب غياب إستراتيجية واضحة من الدولة التي وضعت يدها على قسم من هذه العمارات، بينما يدير آخرى وكلاء عقاريون بالنيابة عن مالكيها.

وأقرّت السلطات التونسية بأن 160 مبنى مهددة بالسقوط، بحسب آخر عملية جرد أجرتها في أكتوبر 2019.

ونفذ بعض السكان عمليات ترميم من دون مراعاة الطابع المعماري، فطمسوا هوية المبنى، وأزالوا نقوشا، فيما تحولت مبان مهجورة مكبات نفايات منزلية أو فضاءات لبيع المخدرات.

وتقول رئيسة جمعية صيانة مدينة تونس آمال المؤدب، "نطلق اليوم صيحة فزع وندق ناقوس الخطر من أجل إنقاذ المدينة الأوروبية التي تعد جزءا من تراثنا ونموذجا فريدا من الهندسة المعمارية"، مضيفة "هي تبدو يتيمة ومهمّشة وتشكو الإهمال منذ عقود".

وكان الأوروبيون يشكلون نصف عدد سكان تونس، وسمح لهم دستور "عهد الأمان" للعام 1857 على اختلاف دياناتهم، بامتلاك أراض وتشييد منازل، فانتشرت المساكن الفخمة في أحياء حملت تسميات أوروبية على غرار منطقة "لافاييت" و"نوتردام" و"مونفلوري" وشارع "جول فيري" الذي أصبح في ما بعد شارع الحبيب بورقيبة، أب استقلال تونس.

لكنّ كثيرا من مُلاّكها الأصليين، وبينهم أيضا يهود غادروا البلد نحو أوروبا غداة الإعلان عن الاستقلال، وفي ظل الصراع العربي الإسرائيلي. وتم تأجير المساكن إلى عائلات تونسية.

وتتسم المباني بالأقواس والأرضيات الرخامية والخزف الذي يكسو بعض الجدران والمرمر على السلالم الحلزونية، فضلا عن مساحات شاسعة وأسقف عالية.

منذ مدة، بدأ ناشطون في المجتمع المدني ينشرون على مواقع التواصل الاجتماعي، صورا للحالة السيئة التي أصبحت عليها هذه المباني، مطالبين المعنيين بصيانتها لحفظها من الخراب.

في المقابل، تشهد المدينة العتيقة المدرجة ضمن لائحة التراث العالمي للإنسانية منذ العام 1979، عمليات ترميم وصيانة مستمرة منذ تسعينات القرن الماضي، بحسب ما تفيد المؤدب التي تنتقد من يصفون "المدينة الأوروبية" بـ"التراث الاستعماري".

وتتساءل المهندسة المعمارية ضحى الجلاصي بدورها "هل يمكن الحديث عن المدينة العربية بمعزل عن المدينة الأوروبية؟"، قبل أن تجيب "لا أعتقد، تونس كالقلب بِطُليتيه الأيمن والأيسر".

ويقول بشير الرياحي العضو في جمعية "مباني وذكريات"، وهي هيئة غير حكومية، "نحن صوت وقارب النجاة" لهذه المدينة التي كان يصعب التطرّق إلى مشكلتها قبل ثورة 2011، باعتبارها من المواضيع "الحساسة".

وتوضح منسقة برامج "إكسبرتيز فرانس" في تونس بولين لوكوانت، أن "العقبة الرئيسية أمام الحفاظ على التراث قانونية وعقارية وقضية ميراث"، بسبب "صعوبة تحديد هوية المالك الأصلي، فضلا عن الإجراءات الإدارية المعقدة".

وزاد مشروع قانون "البنايات المتداعية للسقوط" الذي تقدمت به الحكومة للمناقشة في البرلمان العام 2018، من تعقيد الأمور، علما وأن النظر فيه أرجئ بعد ضغط من المجتمع المدني.

> عمليات ترميم فردية طمست الهوية المعمارية للمباني، فيما تحولت مبان مهجورة إلى مكبات نفايات منزلية أو فضاءات لبيع المخدرات

وينص المشروع على عمليات إخلاء وهدم تشمل نحو خمسة آلاف مبنى متداع وآيل للسقوط في عدد من المدن التونسية، من بينها 2500 في العاصمة تونس.

وأطلقت جمعية "مبان وذكريات" عريضة تطالب بمراجعة المشروع لأنه "ينص على تدمير متسارع وشامل لتراث معماري وعمراني تزخر به تونس ويعود إلى القرنين الماضيين".

وأبدت مديرة وكالة إحياء التراث آمال الزريبي، وهي هيئة حكومية، مخاوف حيال المشروع الذي وصفته "بالجريمة إذا لم يأخذ بالاعتبار الأماكن المحمّلة بالذاكرة الجماعية".

من جهة أخرى، تشكّل مشاريع بناء المجمعات التجارية والسكنية تهديدا آخر للمنطقة.

فعماد التاهنتي أحد سكان عمارة في "المدينة الأوروبية"، يعتبر نفسه "ضحية المضاربة"، يقول، "أقاوم ضغوطا أتعرض لها منذ مدة طويلة لإخلاء الشقة التي تسكنها عائلتي منذ ما قبل العام 1965 وفق عقد إيجار قديم مع يهودي غابت أخباره منذ زمن طويل".

التجاعيد تكسو أيقونات معمارية

لا أحد يهتم

ويدفع التاهنتي 100 دينار(30 يورو) في الشهر لوكيل عقاري قال إنه "باع العمارة من دون سابق إبلاغ"، معبرا عن خشيته من هدمها.

ويستثمر المروجون العقاريون مبالغ مغرية في سبيل استبدال العمارات القديمة بمبان سكنية عصرية.

وتطالب جمعية "الدفاع عن حقوق شاغلي أملاك الأجانب" بـ"جلاء عقاري" أسوة بالجلاء الزراعي الذي أتاح العام 1964 تأميم كلّ الأراضي الفلاحيّة التي كانت تحت ذمّة المستعمرين.

وتدعو جمعية "مباني وذكريات" إلى إشراك "جميع الأطراف الفاعلة من أجل التفكير الجاد في وضع استراتيجية بناءة ومُستديمة للتصدي للأضرار الناجمة عن التوسّع الحضري والحفاظ على المشهد المعماري التاريخي".

التكنولوجيا مفتاح العاصمة الإدارية الجديدة في مصر

القاهرة – في قلب العاصمة الإدارية الجديدة يضع العمال اللمسات الأخيرة على مقار حكومية تحاكي هندسة المعابد الفرعونية، ويجاورها مركز إسلامي ومبنيان ضخمان لمجلسي النواب والشيوخ تعلو كل منهما قبة، وهناك مجمع رئاسي مترامي الأطراف.

وتتخلل أعمدة خرسانية خاصة بمشروع قطار مونوريل حي المال والأعمال، حيث يوجد برج أيقوني قيد الإنشاء سيبلغ ارتفاعه عند اكتماله 385 مترا. وبجانب ذلك تظهر ملامح مرحلة أولى من حديقة مساحتها عشرة كيلومترات مربعة ومعالم مسجد عملاق.

وسيستخدم سكان المدينة الجديدة، التي تبنيها مصر على مشارف القاهرة، البطاقات الذكية والتطبيقات الإلكترونية لفتح الأبواب وتسديد المدفوعات وتصفح الإنترنت على شبكة "واي فاي" عامة تبث من أعمدة إنارة ذكية.

قال المسؤولون عن المشروع إن مركزين للتحكم سيتابعان إلكترونيا حالة البنية الأساسية والحالة الأمنية، وإن أسطح المباني ستُغطى بألواح الطاقة الشمسية. وأضافوا أن التعاملات المالية ستكون إلكترونيا وأن المخصص من المساحات الخضراء لكل ساكن سيكون في حدود 15 مترا مربعا.

وستراقب شبكة تتألف من ستة آلاف كاميرا على الأقل ما يدور في كل شارع، وستتبع المشاة والمركبات لتنظيم حركة المرور والإبلاغ عن الأنشطة المريبة.

يبدو تصميم "المدينة الذكية" الجديدة عالما جديدا بعيدا كل البعد عن بعض مناطق العاصمة الحالية مترامية الأطراف، حيث تتسبب البنية التحتية المتهالكة في تغطية متذبذبة للإنترنت وشبكات الهاتف، وحيث تتتبّع عيون حراس العقارات في التكتلات السكنية الكثيفة تحركات السكان، ويمكن أن يسبب إنهاء المهام الإدارية الاصطفاف لساعات.

المدينة التي تُبنى من الصفر في الصحراء صُممت لتستوعب 6.5 مليون ساكن، ومن المتوقع أن تستقبل أول دفعة من موظفي الجهاز الإداري للحكومة هذا العام. وحتى الآن لا يزال يُطلق عليها اسم العاصمة الإدارية الجديدة.

أما موضوع انتقال مركز الثقل من القاهرة إلى العاصمة الجديدة الواقعة على بعد 45 كيلومترا من نهر النيل فأمر غير معلوم؛ فبالنسبة إلى العديد من عامة المصريين، الذين كانت المدينة القديمة الصاخبة محل إقامتهم لأجيال، يجعل الانتقال إلى المدينة الجديدة وتكلفته الأمر مستحيلا.

لكن بالنسبة إلى من سينتقلون تلقوا وعودا بالحصول على تطبيق إلكتروني واحد لدفع فواتير الخدمات وتلقي الخدمات المحلية والإبلاغ عن الشكاوى والمشاكل.

يقول المسؤولون إن أنظمة التكنولوجيا المتقدمة ستساعد في ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر في المرافق من خلال اكتشاف التسريبات أو الأعطال ومن خلال تمكين السكان من مراقبة الاستهلاك.

وقال المهندس محمد خليل رئيس قطاع التكنولوجيا في شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، وهي شركة مملوكة للحكومة والجيش وتشرف على بناء المدينة، "المواطن المقيم في العاصمة الإدارية الجديدة سيحصل على جميع خدماته عبر تطبيق موبايل". وتخطط السلطات لتكرار تطبيق نفس النموذج التكنولوجي في مشروعات تنموية أخرى بدأ تنفيذها في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي يعتبر العاصمة الجديدة مشروعا رائدا.

> مصريون يرون أن العاصمة الجديدة ستكون موطنا لطبقة مميزة في بلد يعيش فيه ثلث السكان تحت خط الفقر

وقال خليل "هذا النموذج يُطبق في كل المدن الجديدة الأربع عشرة التي تنشأ مثل العلمين الجديدة والمنصورة الجديدة... من ضمن أهدافنا التكامل بين المدن".

ويرى بعض المصريين أن العاصمة الجديدة ستكون موطنا لطبقة نخبوية مميزة في بلد يعيش فيه ما يقرب من ثلث السكان تحت خط الفقر، بينما يرى آخرون أن الاعتماد على التكنولوجيا أمر طال انتظاره.

قال طارق حبيب، وهو تاجر يبلغ من العمر 53 عاما، متحدثا في وسط القاهرة حيث تُخلي الحكومة مبنى مجمع التحرير الذي يضم العديد من الهيئات والمصالح الحكومية ويعد رمزا للفوضى البيروقراطية في مصر في العقود الأخيرة "أولا ستوفر وقتا وستوفر مجهودا وستوفر كل الحاجات اللازمة والأوراق والأرشيف...".

وأضاف "مثل هذه الأشياء الجديدة كلها مفيدة جدا للمواطن".

وقال خليل إن إجمالي عقود التكنولوجيا والاتصالات الخاصة بالمرحلة الأولى من العاصمة الجديدة يبلغ 640 مليون دولار، وقد يرتفع المبلغ إلى 900 مليون دولار في المراحل اللاحقة. ومن بين الشركاء شركات مثل هواوي وأورانج وماستر كارد.

وذكرت شركة هانيويل أن نظاما للمراقبة تنفذه في العاصمة الإدارية سوف "يراقب الحشود والازدحام المروري ويكتشف حوادث السرقة ويلاحظ الأشخاص أو الأشياء المشبوهة ويطلق الإنذارات الآلية في حالات الطوارئ". وتبني الشركة مركز التحكم والسيطرة الأمني الذي يتبع وزارة الداخلية بالمدينة.

ومع استمرار أعمال البناء لم يتم بعد اختبار مستوى المراقبة أو أي مخاوف تتعلق به.

ويقول مسؤولون إن تكنولوجيا المراقبة ستهدف إلى الكشف عن الجرائم وتعزيز السلامة، ويقولون أيضا إن البيانات ستكون محمية بموجب القانون المصري والمعايير الدولية.

وشنت مصر حملة صارمة على المعارضة شملت فرض قيود على أنشطة الإنترنت وعمليات تفتيش وتدقيق أمنية فورية في الشوارع وحظرا فعليا للاحتجاجات وحالة طوارئ ممتدة.

ويمكن لنظام المراقبة أن يسهّل التعرف على المعارضين، لكن ستيفن فلدستين مؤلف كتاب عن القمع الرقمي قال "لا أرى ما سيضيفه هذا النظام أكثر مما يمارسونه بالفعل. وهو أمر مُكْلف للغاية".

مدينة ليست للفقراء